آراء

وسوى إسرائيل «إسرائيلات»

باسل طلوزي

قبل أن نعرف لماذا اختار بعض الأسرى الفلسطينيين المتسلّلين من سجن جلبوع تجنّب اللجوء إلى أي دولة عربية أو مناطق السلطة الفلسطينية، واختاروا عوض ذلك العودة إلى مناطق الداخل التي لا تسيطر عليها سوى إسرائيل، علينا أولًا أن نرصد طرازًا آخر من المنازلات التي تدور في حلبات الملاكمة والمصارعة، لنعرف السبب.

في الواقع، ثمّة خساراتٌ لا تلحق باللاعبين في مضامير المنازلة، بل بالجماهير التي اختارت من المشهد كله مقاعد الفرجة فقط، تاركة «مسافة أمان»، تقيها شرّ الضربات، وتُبعدها من تداعيات الحرج والخجل. وفي العادة، تخيّم العتمة على صفوف مقاعدهم، فيما يسلط الضوء الباهر على الحلبة وحدها. ومن أخلاق العتمة أنها تُخفي كلّ شيء، وتترك مساحاتٍ خاليةً للبطولات الوهمية التي لا يراها غير صاحبها، كأن يحاول المراقب محاكاة الأبطال على الحلبة، بلكم الهواء والخواء.

هذا على صعيد المنازلات والمغالبات في الحلبات. أما في ساحة النضالات الوطنية، فالأمر مغاير بعض الشيء. صحيحٌ أن هناك لاعبين وجماهير، لكن جزءًا كبيرًا من هذه الجماهير، سيما العربية منها، يحرص أيضًا على «مسافة الأمان»، وعلى المحاكاة الوهمية في العتمة، كبالون ينتفخ وينكمش، تبعًا لمجريات المعركة الدائرة على الحلبة. وهذا النوع من الجماهير معلوم، ويمكن التنبؤ بسلوكه. غير أن ثمة فئة أخرى من المراقبين الذين يقترن انكماشهم وانتفاخهم بانكسار الخصم أو انتصاره؛ لأنهم، في أعماقهم، يؤازرون العدوّ على بني الجلدة، وهؤلاء يتمثلون بأنظمة التطبيع وسلطة أوسلو، ومشايعيهم وأذنابهم.

ولقد حبست أنظمة التطبيع أنفاسها، منذ سمعت بنجاح خطة هروب الأسرى من زنازينهم. واختارت الصمت المطبق؛ لأن فكرة تحقيق أي انتصار نضاليّ في فلسطين، مهما بدا ضئيلًا، يثير هلعها، ويقوّض الأسس التي قامت عليها فكرة التطبيع ذاتها، فقد مهّدت السبيل للتطبيع عبر زعم «استحالة النصر على إسرائيل»، وأنها ترمي إلى «إنقاذ الشعب الفلسطيني الغلبان»، وتحقيق فلول أحلامه بإنشاء ولو كيان ضئيل على بقعة هشّةٍ من أراضيه، يزاول عليها سلطته الوهمية في ضوءٍ شحيح، ومن حقه آنذاك أن يلكم الهواء والخواء، ظنًّا منه أنه يحقق إنجازًا ما.

ثمّ تفاقم هلع الأنظمة والسلطة، عندما وضعت احتمالًا بلجوء الأسرى إلى مناطق «محميّاتها» غير الطبيعية على الإطلاق، وراحت تتخيّل مبلغ الحرج الذي سيلحق بها، سواء من جارتها إسرائيل التي لا شك ستطلب تسليم الأسرى، انسجامًا مع اتفاقيات التطبيع التي تعتبر هؤلاء الأسرى بمثابة «مجرمين فارّين من وجه العدالة»، أو من حرجها أمام شعوبها التي ستزداد نقمتها إن عرفتٍ بتسليم الأسرى إلى إسرائيل، فكانت تدعو الشيطان صباح مساء أن يتدخّل بحلٍّ ما ينأى بها عن هذا الحرج. وهو ما حدث فعلًا بعد القبض على الأسرى وإعادتهم إلى السجون.

ذلك ما ظنّته أنظمة التطبيع والهزائم، وحدها، لكن ما لم تدركه أن الأسرى هم الذين اختاروا النأي بأنفسهم عن هذه الأنظمة، عندما اختار قسمٌ كبير منهم أن يتّجه إلى مناطق الداخل الفلسطيني، لأنه يعرف تمامًا ما ينتظره إن جازف واقترب من الحدود العربية أو من حدود «أوسلو».

كان الأسرى يعلمون أن خلف إسرائيل، الخصم الواضح، «إسرائيلات» أخرى غامضة، على غرار ما رآه المتنبي من الروم القابعين وراء الظهر... «إسرائيلات» تمارس الدور ذاته في العتمة والخفاء، وإنْ حاولت أداء البطولات الوهمية أمام شعوبها، فآثروا أن يستأنفوا معركتهم التي دارت في السجون الضيقة إلى فضاء السجن الأوسع، مع العدوّ الذي سدّ منافذ الوطن.

ما لم تدركه الأنظمة والسلطة الفلسطينية، وهي تتنفس الصعداء الآن، أن مجرّد ابتعاد الأسرى عن مناطق عتمتهم هو دليل إدانة ضدهم، لا شهادة انتصار لهم، وأن الحرج الذي ظنّوا أنهم اجتنبوه، سيُلحق بهم عارًا يكتبه التاريخ بأحرفٍ من عفن، فأولئك الأحرار هربوا من العتمة أصلًا، ولا يشرّفهم أن يعودوا إليها في جغرافيّاتٍ تشكّل فناءاتٍ خلفيةً لإسرائيل، وإن زعمت أنها «موئل الأحرار» متناسين أن هؤلاء الأحرار، وحدهم، لا يقبلون العتمات والظلال والهوامش، وهم وحدهم من تظلّلهم الشمس، ويحرقهم الظلّ.

الأردن... شرط «العبور السياسي»

محمد أبو رمان

أنهت في الأردن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية أعمالها، بانتظار تسليم النتائج للملك عبدالله الثاني، للبدء بتنفيذ خريطة الطريق للإصلاح السياسي، وإحداث نقلة نوعية في النظام السياسي الأردني، خلال الفترة المقبلة، كما طلب الملك من رئيس اللجنة، سمير الرفاعي، في رسالة التكليف وتشكيل اللجنة.

أخذت المخرجات بمنهجية التدرّج، وصولاً إلى ترسيخ حياة حزبية حقيقية، والوصول، في إطار زمني (10 - 12 عاماً) إلى حكومات حزبية برامجية، تبدأ بالانتخابات المقبلة (المفترضة في 2024) بقائمة حزبية وطنية تصل إلى ثلث أعضاء المجلس، ثم الانتخابات التالية نصف الأعضاء، وبعدها إلى ما يقارب 65 - 70% من الأعضاء، ما يعني العمل منذ اليوم التالي مباشرة لإعلان النتائج على ردّ الاعتبار لتطوير منظومة الأحزاب السياسية في البلاد.

ثمّة آراء متضاربة ومتعارضة حول نتائج أعمال اللجنة، من يرى أنّه لا يجوز فرض الأحزاب على الحياة السياسية، في بنيةٍ اجتماعيةٍ بعيدة عن العمل الحزبي اليوم، ومن يرى، في المقابل، أن الإطار الزمني طويل، والإصلاح لا يحتاج إلى هذه الفترة، إنما إلى قرار سياسي حاسم وفتح الباب للتنافس السياسي.

في كلّ الأحوال، فإنّ الطريق المتدرّج المدروس هو المفتاح الذهبي الذي يجيب على هواجس متضاربة بين القوى السياسية التي تعارض الإصلاح، وتطرح مخاوف كبيرة ضده، والقوى التي تريد الانتقال بالحياة السياسية نحو الديمقراطية، وتقف وراء هذه القوى السياسية قواعد اجتماعية لها مصالح ومخاوف وتساؤلات. وبالتالي، فإنّ التوافق والتفاهم هو شرط لضمان التوازن بين اعتبارات الإصلاح والتطوير من جهة والاستقرار السياسي والمجتمعي من جهةٍ أخرى.

إذاً، وعلى الرغم من أنّها ليست البروفة الأولى للإصلاح الديمقراطي، فإنّ هنالك جدّية واضحة، تبدو هذه المرّة في إحداث النقلة المنشودة، بخاصة بعدما تبيّن أن الاستمرار في قواعد اللعبة الراهنة لم يعد ممكناً، وأنّ الأزمات السياسية والمجتمعية والاقتصادية الناجمة عن تحوّلات كبرى في علاقة الدولة بالمجتمع، بخاصة في دور الدولة الاقتصادي، ما أحدث ضرورةً ماسّة تزامنت مع الولوج إلى مئوية الدولة الثانية، بتطوير النظام السياسي وتحديثه، وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين والقوى السياسية في القرار السياسي، والخروج من نفق الهويات الفرعية التي أصبحت واقعاً مقلقاً ومزعجاً.

ترسيم المسار ووضع الخريطة وضمانة الملك بالتزام الحكومة بنتائج اللجنة لا يعني أنّ الأمور ستسير بالاتجاه الصحيح بالضرورة، فالضمانة الكبرى لتحقيق ذلك ستتمثل فيما سيحدث على أرض الواقع منذ اليوم، وفي الإجابة على شروطٍ مهمةٍ وحيوية، أبرزها تمسّك مؤسسات الدولة بالخطة الجديدة والالتزام السياسي الحقيقي بها، وعدم التراجع مرة أخرى إلى الوراء، فالمطلوب أن تكون هنالك أجندة واحدة ورسالة واحدة، أنّ هذا المسار إجباري لتطوير المنظومة السياسية، ولا تراجع عن هذه الوعود.

على الطرف الآخر، الكرة اليوم في ملعب الأحزاب السياسية، والشباب خصوصاً، في أن ترتقي جميعاً إلى مستوى القدرة على الفعل والاستقطاب وبناء القدرات ومخاطبة الشارع بالهموم اليومية، وتقديم البرامج والسياسات البديلة للسياسات الحالية، لا أن تبقى المعادلة محصورةً في ثنائية الدولة والإسلاميين، بل تكون هنالك أحزابٌ لديها القدرة على التنافس والحضور الشعبي.

ستكون الأعوام الثلاثة المقبلة مهمة ومفصلية في تطوير النظام السياسي، بصورة هادئة متدرجة سلمية، وفي مدى قدرة النخب المعتدلة العقلانية في الدولة، بالتعاون مع النخب الإصلاحية على بناء مسار آمن لانتقالٍ جدّي نحو الديمقراطية.

عندما تخوض «قوة نسائية» معركة فلسطين في الكونغرس

لميس أندوني

فشل محاولة نواب من الحزب الديمقراطي (الأميركي) في الكونغرس تعطيل منح مليار دولار لتطوير نظام القبة الحديدية الإسرائيلية، المصممة لاعتراض الصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية، انتكاسة موجعة، لكنه كشف عن معركةٍ غير مسبوقةٍ في المؤسسة التشريعية الأميركية لوقف المساعدات العسكرية لإسرائيل إلا بشروط، مثل الكف عن بناء المستوطنات وارتكاب الانتهاكات المستمرة ضد الشعب الفلسطيني. كما أن هزيمة «الكتلة التقدّمية» داخل الحزب الديمقراطي مؤشّر على قوتها المتنامية في الكونغرس، إذ إن لجوء قيادتي الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، إلى جدولة جلسة خاصة للتصويت على تمويل نظام القبة الحديدية، جاء ردّا على نجاح الكتلة في سحب هذا البند من تشريع مخصّص لمشاريع «دفاعية» للدولة الأميركية. وقد وجّه نجاح الكتلة في شطب دعم القبة الحديدية من التشريع ضربة غير متوقعة لإسرائيل، ما جعل اللوبي الصهيوني يهاجم «أعداء إسرائيل والمعادين للسامية في الكونغرس»، مطالباً رئاسة الكونغرس والحزب الديمقراطي بإيجاد آليةٍ بديلةٍ لتمرير قرار الدعم قبل نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، فاستجابت قيادتا الحزبين بجدولة جلسة تصويت شفوي في الكونغرس على دعم تطوير القبة الحديدية. ونجحتا في هذا، بعد حملة شرسة في الإعلام على أعضاء الكونغرس لانجرارهم لمطالب «المعادين للسامية».

حصل اللوبي على ما يريد، غير أنه يجب فهم ما حدث وأبعاده السياسية، فمحاولة تمرير تمويل دعم القبة الحديدية باعتباره جزءا من تمويل الحكومة الأميركية كانت تهدف إلى الاستعجال بالحصول على التمويل بعد فشل القبة الحديدية باعتراض عدد غير متوقع من صواريخ المقاومة، والادّعاء أن نظام هذه القبة جزء من «منظومة الدفاع» عن أميركا نفسها، وبالتالي استمرار كذبة «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس». وقد دفع نجاح الكتلة «التقدمية» في سحب المشروع زعيم الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس، ستين هوير، إلى الاتصال فوراً بوزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، لطمأنته بضمان التمويل، وسط اتهامات وهجمات لاذعة على الحزب الديمقراطي بالخضوع «للراديكاليين المعادين لإسرائيل والسامية»، وبأن السماح بالهجوم المتكرّر على إسرائيل داخل الكونغرس، ووصفها بنظام فصل عنصري (أبارتهايد) و«باتهامها بجرائم ضد الفلسطينيين، وإنكار حق إسرائيل بالدفاع عن النفس» أشاع جوا معاديا لإسرائيل داخل الكونغرس.

لا يزيد عدد أعضاء «الكتلة التقدمية» عن 20 نائباً، وقد تصل دائرتهم إلى 25 عضوا في مجلس النواب، لكنها (الكتلة)، حين يتعلق النقاش بالتصريحات الأكثر جرأة دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني، تتقلص فعلياً إلى ثمانية أعضاء أو عشرة أحيانا، سيشكلون ما تسمى «القوة النسائية الضاربة» التي تضم النائبة من أصل فلسطيني، رشيدة طليب، إلهان عمر، إلكسندرا كورتيز، إيانا برسلي، كوري بوش، ماري نيومان. وقد أثار مدى تأثير الكتلة المفاجئ ضجّة في الدوائر السياسية الإعلامية، وحملة شيطنة وصلت الى نشر «نيويورك تايمز» مقالا للكاتب بريت ستيفنز يتهم الكتلة صراحة «بتسهيل مهمة حماس في القتل»، وضمنيا بتعريض حياة الجنود الأميركيين للخطر.

ما شوهد هو جانب من معركة فلسطين داخل الكونغرس الأميركي، فالتصويت على تمرير التمويل لا يدلّ بالضرورة على عدم وجود تغيير مهم داخل المجلس التشريعي الأميركي تجاه إسرائيل، والتطورات تتالى، فقبل أيام قدم نواب ديمقراطيون مشروعا يطالب بجعل «حل الدولتين» قانوناً أميركياً ملزما يشترط اعتبار المستوطنات انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الشعب الفلسطيني، ويربط أي مساعدات مالية لإسرائيل بعدم توظيفها في إدامة الاحتلال وضد الفلسطينيين، وإن حل الدولتين يعني إنهاء احتلال فلسطين (المقصود هنا الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967)، وهي مفاهيم لا تتقاطع عملياً مع السياسة الرسمية الأميركية.

لا تدّعي الكاتبة هنا أن هذه تغييرات ثورية، لكنها تطوّر لافت في صفوف ليبراليين كان بعضهم يعتبر الضفة الغربية «يهودا والسامرة»، والآن يعترف أنها جزء من فلسطين. هي تغييرات تتحدّى اللوبي الصهيوني، وتسهم في إحداث ثقوب في الرواية الصهيونية، إضافة إلى أنّ اتساع معارضة التأييد الأميركي المطلق لإسرائيل جاء نتيجة عدة عوامل، أبرزها تحالف الرئيس جو بايدن، خلال حملته الانتخابية، مع ائتلاف متنوع عرقيا وإثنيا وسياسيا، ومن أوساط أكثر تقدّمية دعمته بهدف إسقاط الرئيس السابق، دونالد ترامب، لكنها الآن تطالب بتغيير الموقف الأميركي تجاه فلسطين، ففي شهر مايو/ أيار الماضي، طالب خمسمائة من فريق بايدن الإداري بمحاسبة إسرائيل على جرائمها خلال الهبّة الفلسطينية في حينه، وعدوان الجيش الإسرائيلي على غزّة.

> نشرت «إيكونوميست» مقالا لتشومسكي، يُدين وحشية الإمبريالية، في مؤشّر على فهم عمق سياسات الهيمنة الغربية

قد لا يشكّل هؤلاء قوة ضاغطة حقيقية، فقيادة الحزب الديمقراطي غارقةٌ في تواطؤ مشين مع اللوبيات الصهيونية المتحالفة مع صناعات الأسلحة، متبنية سياسات أميركا الاستعمارية في كل العالم، لكنها تغييراتٌ يجب رصدها، لأنها لا تقتصر على أفراد في الكونغرس، بل في المجتمع الأميركي في مجمله، فتمادي ترامب في استهتاره المعلن بحقوق الإنسان في العالم وداخل أميركا ساهم في إيجاد مساحاتٍ لتقاطع الوعي بين المضطهدين والمهمشين، لكن فوز بايدن «أضاء أملاً»، وإنْ بدأ في التضاؤل، بإمكانية إحداث تغييرات نحو المساواة والعدالة الاجتماعية داخل الولايات المتحدة. ولذا لم نشهد نشوء تحالفات وائتلافات شعبية فعالة تربط بين التغيير في الداخل الأميركي وسياسات واشنطن الاستعمارية.

العامل الأساس في أي تغيير في أميركا والعالم يأتي من صمود الشعب الفلسطيني، ومقاومة كل الشعوب الاستبداد والهيمنة والاستغلال. وقد كان لهبّة أيار تأثير كبير على إحداث نقلة نوعية في الوعي أميركيا، خصوصا هذا الوعي الذي تشهده الجامعات في أميركا والدول الغربية لا يقتصر على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، بل هناك معارضةٌ لكل السياسات الاستعمارية الأميركية في العالم، وأصبحنا نرى ذلك ونسمعه من أعضاء في الكونغرس. وفي حدثٍ غير مسبوق، نشرت مجلة إيكونوميست مقالا للمفكر الأميركي العالمي، نعوم تشومسكي، يُشَرِّح وحشية الإمبريالية ويدينها، في مؤشّر مهم على فهم المجلة العريقة المؤيدة للرأسمالية عمق أزمة سياسات الهيمنة الغربية.

تحدُث تغيرات مهمة، ستؤثر على الوعي العالمي بالقضايا العادلة، لكنها لم تؤثر في سياسيين ومثقفين عرب كثيرين، فجلّ خوفهم مما يسمّى «انسحاب أميركا» من المنطقة إلى الشرق الأقصى لمواجهة نفوذ الصين المتعاظم. وعليه، يكاد مثقفون وقياديون يتوسلون لأميركا ألا تنسحب سياسيا أو عسكريا من منطقتنا. .. صحيحٌ أن عين أميركا على الصين، وأنها لن تتخلّى عن حليفها الصهيوني المدلل أو مصالحها، لكن هذا التوسل والبكاء على «انسحاب أميركا يُضعف الأصوات التقدمية في أميركا، بل هو تواطؤ ضدها، ويضعف الشعوب والأوطان، ففيما يأسف أعضاء في الكونغرس على خسارة التصويت ضد تمويل تحديث صواريخ القبة الحديدية الإسرائيلية، تتسابق دول عربية على التطبيع مع إسرائيل، والأنكى أن نخبا تتفاخر «بالقوة النسائية الضاربة داخل الكونغرس» في جلساتها، وعلى موائد الولائم وتمارس استسلامها اليومي بالصمت والخنوع.

(كاتبة من الأردن)

كاريكاتير أماني العلي

على أعتاب شرق أوسط جديد

غازي دحمان

ليست المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن شرق أوسط جديد، لكن الفرق أن الأمر هذه المرّة، وعلى الرغم من جدّيته، إلا أنه يتم بصخب أقل، وبدون طرح أهداف ومهام كبيرة، بالإضافة إلى عدم وجود عرّاب علني لهذا التشكّل القادم في المنطقة، حيث تتولى هامشية رسمه وموضعته، بديلاً عن نظام سابق انتهى إلى فوضى عارمة في المنطقة، نتيجة تضارب الرؤى والمصالح والأولويات.

يرتكز الشرق الأوسط الجديد، حسبما هو ظاهر، على ما صنعته أحداث العقد الماضي، وبشكل أكثر تحديداً، حراكات الربيع العربي التي شملت جميع الدول العربية، بدرجاتٍ مختلفة، وتأثيرات هذا الحدث على دول الجوار غير العربية، إيران وتركيا وإسرائيل، وانخراط بعض الفاعلين الدوليين في هذا الحدث، الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وتأثّرهم بتداعياته، وتأثيرهم في مجرياته.

تقوم فلسفة تأسيس هذا الشرق الأوسط الجديد على فكرة أن الأمور آخذة في الاستقرار، بعد عقد مديد من الصراع والحوار، وأن إمكانات التغيير، على المستوى السياسي، في جميع دول المنطقة، توقفت عند نقطة محدّدة، يستحيل تجاوزها في ظل موازين القوى القائمة الآن، وأنه لا إمكانية لحدوث تغييراتٍ مهمةٍ على المعادلات القائمة في المديين، المنظور والمتوسط، ما يحتّم على جميع اللاعبين الداخليين والخارجيين، التصالح مع هذه الحقيقة، والبناء على الواقع الموجود، بدل الاستمرار في لعبةٍ لن يكون فيها رابحون.

لقد ساهمت العوامل الاقتصادية، والتداعيات التي خلّفتها أزمة كورونا على اقتصاديات العالم، فضلاً عن اتجاهات الصراع الجيوسياسي الدولي المستجدّة، وبروز أهمية المحيطين، الهندي والهادي، في تحديد نوع القوى المهيمنة في العقود المقبلة إلى التسريع بتظهير نسخة الشرق الأوسط الجديدة، إذ لم تعد دمقرطة المنطقة مسألة ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما دامت المنطقة كلها قد فقدت، في تقييم هذه الأطراف، أهميتها الإستراتيجية، مقابل صعود أهمية آسيا، قارّة الإمكانات الهائلة. ويبدو أن هذه المعطيات ستشكل سمات هذا الشرق الأوسط الجديد والتي يمكن تحديدها بما يلي:

- نهاية عصر الثورات، بل ونهاية أحلام التغيير إلى أجل غير مسمّى، فلا فواعل خارجيين قد يدعمون حراكات داخلية، ولا قوى محلية لديها القدرة على إعلان الثورة بعد الدمار الذي لحق بمجتمعات المنطقة.
- واستتباعاً، استمرار الأوضاع الحالية، سواء في تركيبة النخب الحاكمة، أو في وسائل الحكم وأدواته، إذ إنه حتى التغيير السلمي، بمعنى إحداث تغييرات بطيئة، على شكل إصلاحات، من خلال البرلمانات والنقابات والمجتمعات المدنية، لم يعد ممكناً.
- تراجع دور الحركات الإسلامية، بل وانتهاء فعاليتها ودخولها في أزماتٍ من المقدّر استمرارها سنوات طويلة.
- تغيّر أدوار الدول وفعاليتها، فمن الواضح أن الدول الأصغر حجماً ستكون هي الدول المركزية في هذا الشرق الأوسط الجديد.
- الميزة الأهم لهذا الشرق الأوسط الجديد، سيطرة مراكز المال والاقتصاد، في دول المنطقة، على التشكيل الجديد وصياغته على أسس المنافع الاقتصادية.
- الميزة الأخيرة، تتمثل بانسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، بعد أن كانت، على مدار السبعين عاماً الماضية، القوّة المحرّكة والمؤثرة في توجهات المنطقة وتفاعلاتها، إذ بات واضحا أن أميركا تعمل على تسليم مفاتيح المنطقة للاعبين المحليين، كل بحسب قدراته وإمكاناته، مع دور إشرافي أميركي، ربما لسنوات معدودة.

بناء على ذلك، من المتوقع أن يقوم الشرق الأوسط الجديد على توليفة تقوم على قبول إسرائيل ضمن هذا التشكّل طرفا شرعيا، يتم إدماجه، في مرحلة أولى، ضمن الفعاليات الاقتصادية، مثل مشاريع الغاز وشبكات الموانئ والتجارة الحرّة. وبالطبع، التعايش مع إيران بشكلها الحالي، على أمل أن يدفع التشبيك الاقتصادي بين دول الإقليم إلى نفي الحاجة للوجود الإيراني، بشكليه، العسكري والمليشياوي، من الأطراف الخاضعة لسيطرة إيران حالياً، العراق وسورية ولبنان.

> المتوقع أن يقوم الشرق الاوسط الجديد على توليفة قبول إسرائيل ضمن هذا التشكّل طرفاً شرعياً

لا يقوم الشرق الأوسط الجديد هذه المرّة على دعاوى أيديولوجية، ولا استجابة لاستقطابات دولية، بل على مبرّر واقعي، تفرضه حاجة دول المنطقة إلى التصالح والسلام والاهتمام بالقضايا الاقتصادية. وعلى الرغم من أهمية الوعي بهذا الأمر، إلا أن الخطر الذي ينطوي عليه هذا التشكّل الجديد هو تكريسه الظلم واللامساواة وإزاحة الديمقراطية والتحرّر إلى عقود طويلة عن منطقةٍ مات مئات الألوف من شعوبها في سبيل الوصول إلى تلك القيم.

(كاتب فلسطيني)

في مديح الحقوق ودولة الخوف

عصام شعبان

مع إعلان رسمي باستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، انشغل الإعلام المصري بالتهليل والاحتفاء، بعدما كان أي حديث عن الحقوق والحرّيات محل نقد، ويتم كيل الاتهامات للعاملين في منظمات المجتمع المدني وجمعياته والنخب والسياسيين، غير اتهامات متواترة وتحريض على من يناقش سياسات النظام في ضوء مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها من حقوق اقتصادية واجتماعية والحق في التعبير والتنظيم. وفي الأغلب، يُنظر إلى الإصلاحيين والمعارضين على حد سواء دعاة تخريب وأعوان أطراف خارجية، يوظفون حقوق الإنسان لممارسة ضغوط على النظام، غير اتهامات مستحدثة بمعاونة جماعات إرهابية في تحقيق أغراضها.

الاحتفاء الإعلامي باستراتيجية حقوق الإنسان ليس مطلوبا في ذاته، لكنه أداة دفاع ودعاية للسلطة بوصفها تراعي مفهوما شاملا لحقوق الإنسان، وتضع لها استراتيجية، وتصف نفسها رائدة في المجال، وصاحبة تجربةٍ متكاملة تربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة، وهي ذاتها التي تمارس أشكالا متنوعة من الانتهاكات، ليست خافية على المجتمع المصري. لذا لا تصلح الاستراتيجية للتسويق الخارجي في عصر لا تستطيع فيه النظم إخفاء الحقائق، كما تحتجز السجناء خلف جدران السجون، والتي تصوّر نزلا فندقية، بينما تكثر الشكاوى عن عدم تطبيق لائحة السجون، بما فيها من حقوق للسجناء، غير السؤال الأساسي عن أسباب كل هذه السجون والسجناء وتطبيق حالة الطوارئ في مصر، إذا كان النظام وأنصاره يجدون في أنفسهم جدارة في الحكم وقدرة على الإنجاز وعلى حيازة تأييد شعبي.

لم يعد جو الخوف والتوجس الذي يعم مصر يقنع حتى كثيرين من مؤيدي النظام بوصفه سلوكا يستطيع أن يمدّد حياة النظام، حتى الذين اتخذوا خطا انتهازيا بوصف القمع مقننا ضد جماعة سياسية، تمثل خطرا على السلطة والدولة، أصبحوا متشكّكين في نتائج ما يجري، خصوصا بعد تمدّد السلطوية إلى مؤيدين للسلطة، أو بعض الإصلاحيين الذين ما زالوا يجاهدون في التفاعل والنشاط، حسب حدود مرسومة لنشاط سياسي ومدني محدود. طاول التنكيل سجناء متنوعي الانتماء السياسي، بل مواطنين غير منخرطين أصلا في المجال العام. أصبح التوجس والحذر ملمحا اجتماعيا عاما، يُلحظ في انزواء النخب عن الفعل أو إحباطها، وفي ضعف المبادرات والفعل الاجتماعي وسكون في حركة مجتمع مقيّد القدرات، ومع مجتمع الخوف والوشاية، وبعيد عن المنخرطين في المجال العام والحقل السياسي بشكله التقليدي، والذي يجمع أحزابا ومنظمات مجتمع مدني ونقابات وغيرها من مؤسسات، يمكنك أن ترى قصصا لسجناء مرّ عليهم عامان وهم قيد التحقيق، بلا محاكمة، بسبب منشورٍ على «فيسبوك» أو تغريدة على «تويتر» وإذ قدر لهم محاكمة نزيهة يخرج السجناء بعد قرار براءتهم بعد تجربة سجن مريرة، وأوضاع سجون بائسة تقتل النفوس والأرواح. يمكن أن تقرأ وتسمع قصص عن سجناء مؤيدين للنظام أيضاً، لأن آليات الضبط لا تفرّق في البطش، ولا تخضع مسألة الوشاية للتصنيف. وفي بعض الأحيان، لا يعرف السجين سبب احتجازه. إحدى القصص الدالة أنّ أحد أعضاء حملة ترشيح عبد الفتاح السيسي للرئاسة في محافظة الإسكندرية كتب عن إصابة أحد الأطباء في مستشفى العجمي بكورونا، فسُجن بتهمة ترويج إشاعات وبث أخبار كاذبة على ذمة القضية 558 لسنة 2020.

يمكن مناقشة سجن معارضين ومنافسين سابقين للسلطة، كما جرى مع رئيس الأركان السابق، الفريق سامي عنان (وغيره)، الذي تجاسر بإعلان نيته الترشّح لانتخابات الرئاسة. ودليلا على سيادة منطق الخوف والضبط وتقييد المجتمع، يمكن الحديث عن مواطنين ليسوا أصلا ضمن أنشطة في المجال العام لكنهم سُجنوا. ذلك أن تجليات السلطوية والقمع يدفع ثمنها الجميع، وتكلفتها تتجاوز مجتمع السياسة، من منافسين للنظام على محدوديتهم، أو إصلاحيين ومعارضين، غير الفئة الثالثة من مواطنين ليسوا ضمن العملية السياسة، لكن في إطار الضبط ومن أجل تسيد الخوف الكل معرّض للخطر. ولذلك تطلق السلطوية في أزمتها أشكال التقيد والحصانة لنفسها، ليس بالسجون وحسب، ولكن أيضا بالدعاية وبإشاعة سلاح التهديد، الأهداف واضحة، منع تشكّل كتلة معارضة أو إصلاحية حتى لو محدودة الأثر، والحد كلما أمكن من تشكّل رأي عام يحمل مطالب أو يعبر عن مشكلات مجتمعية، حتى إن لم ترتبط بالممارسة السياسية بشكل مباشر. وهذا الهدف الأخير محل تركيز، لذا لا يكفي، من وجهة نظر السلطوية، ضبط النخب والمجتمع السياسي، عبر السجن أو التشوية، أو حشرها في توافه الأمور، بل المطلوب إخافة الكل من التعبير بأي صورةٍ ممكنة. ومع الخوف، تتجاور الدعاية إنجازات قياسية ومشروعات بناء وتشييد وشهادات دولية، بينما تحظر شهادة أهل البلاد عن أنفسهم وأحوالهم.

ليست آليات الضبط وحدها التي تنتج مجتمعا وبيئة للخوف. وليست الحرّيات وحجب الحق في التعبير المعضلة الوحيدة، لكن أيضاً ما يتعلق بنمط حياة الناس، وسبل توفير الحياة الضرورية، غير خوفٍ من المستقبل. وما تخبئه الأيام في ظلّ تصاعد أزمة اجتماعية واقتصادية، واضحة الدلالة، وتنعكس في ظواهر خطيرة، لكن مضمون الأزمة يترك، ليتم الاحتفاء بالطرق والكباري (الجسور) والبنية التحتية، وأطول برج وطريق، وأخيرا أكبر سجن في إطار قصر نظر مولع بالأكبر.

وأخيرا، يأتي الاحتفاء بوضع استراتيجية لحقوق الإنسان، لتبدأ معزوفة الدعاية عن أهمية حقوق الإنسان ودورها في التنمية، ودور التنمية في إقرار حقوق الإنسان، وتنقلب الدقّة من الهجوم على مفهوم «حقوق الإنسان» إلى تمجيدٍ له ومحاولة تصوير أن الواقع يطابق المنطوق والمكتوب من شعاراتٍ تضمنّتها الاستراتيجية. يمكن فهم توقيت ظهور استراتيجية حقوق الإنسان، وتصدّرها المشهد، في محاولة النظام الموازنة بين الدعاية المرتكزة على إنجاز المشروعات القومية وملف الحقوق والحريات، غير شعور بأن كتلا من المجتمع، ضاقت بآليات القمع ومظاهر السلطوية.

> لا يمكن الحديث مثلاً عن الحريات في وقت لا تُعلن فيه أرقام رسمية عن السجناء وتتوسّع السجون

وضع أي استراتيجية لتحقيق أهداف بعيدة المدى يستلزم قراءة وتوصيفا حقيقيا للواقع، وليس القفز عليه. ولا يمكن الحديث مثلا عن الحريات في وقتٍ لا تُعلن فيه أرقامٌ رسمية عن السجناء، وتتوسّع السجون وإجراءات تقييد الفعل السياسي والمدني واستخدام السجن الاحتياطي عقوبة، وإلغاء المنافسة والاختيار الحر في الشكل الذي يسوّق بوصفه انتخابات. كما لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان في أجواء تمنع مناقشة ما تطرحه الاستراتيجية ذاتها. أما إذ كانت الاستراتيجية ستخرُج من هدف الدعاية، لتصبح محاولة للتصحيح وتفكيك أزمة المجتمع، والتي تمثل معضلةً وأزمة أيضا للنظام، فهذا يوجب إعادة النظر في ملف السجناء ككل (60 ألف حسب تقديرات غير رسمية)، مع إطلاق سراح السجناء في قضايا الرأي والتعبير، وسرعة إنهاء أزمة السجناء المحبوسين احتياطيا بوصفهم متهمين قيد التحقيق، وتقليص الحبس الاحتياطي إلى أقل فترة ممكنة، مع استخدام بدائل الحبس الاحتياطي من إجراءات احترازية، وتعديل القانون الحالي والذى مدّد فترة الحبس احتياطيا عامين، غير وقف الاستهداف الذي يأخذ طابعا شخصيا وثأريا، كما حالة علاء سيف، والذي تمدّد فترات سجنه منذ 2013، وغيره من سجناء يُعاد احتجازهم عبر اتهامهم مجددا في قضايا جديدة. بالإضافة إلى ملفات أخرى، كإطلاق حرية العمل النقابي والطلابي، وتحرير الجامعة من سطوة الأمن، ورفع القيود على العمل السياسي، بالتوازي مع وقف الإجراءات الاقتصادية القاسية التي تجعل الحياة غير ممكنة لملايين من المواطنين المصريين الذين يعانون من رفع أسعار الخدمات، غير التفنن في جمع الأموال والرسوم، مع خطة ضرورية لتنمية اقتصادية حقيقية، تستند إلى الإنتاج. من دون ذلك، لا يمكن الحديث عن استراتيجية لحقوق الإنسان.

(كاتب مصري)

دولة فوق الدولة

حسام كنفاني

لم يعد تعبير «دولة ضمن الدولة»، والذي كان يتم إطلاقه عند الحديث عن دور حزب الله في لبنان، صالحاً للاستخدام بعد الممارسات الأخيرة التي قام، ويقوم، بها الحزب في الفترة الأخيرة. فرغم أن الجميع كان يعلم أن حزب الله أكبر من الدولة اللبنانية، عسكرياً واقتصادياً، إلا أن الحزب نفسه لم يكن يسعى إلى إظهار ذلك إلى العلن، على عكس ما يقوم به الآن، وبفجاجة غير مسبوقة. فالحزب اليوم بات يحرص على القول ضمناً إنه ليس دولة ضمن الدولة، بل «دولة فوق الدولة»، وإن الأزمات التي لا تستطيع الدولة حلها، هو سيتكفل بها، حتى وإن كانت خاصة بالدولة ومؤسساتها نفسها.

في السابق، كان حزب الله يكتفي بسلب الدولة اللبنانية قرار الحرب والسلم، عبر احتكار قرار التصعيد مع إسرائيل أو الزج بلبنان في حروب المنطقة. ولم يكن الحزب يخفي ذلك، بل كان يجاهر به في كل المناسبات، باعتباره حامياً للبنان من المخاطر التي قد تهدده، حتى وإن كانت بعيدة. وفرض الحزب التعايش مع هذه الحالة في البلاد، رغم الأصوات المعارضة، والتي لم تقدم أو تؤخر، خصوصاً أن الحزب لم يوفر فرصة لفرض هذا الأمر، وصولاً إلى العمل العسكري الذي قام به في 2008.

اليوم وسّع حزب الله دائرة سيطرته على الدولة، أو على الأقل وسّع إظهار هذه السيطرة، خصوصاً أن الجميع كان يعلم أنه الآمر الناهي في البلاد. مشاهد كثيرة حفلت بها الأسابيع الماضية، سعى خلالها حزب الله لتأكيد أنه المسيطر سياسياً وعسكرياً واقتصاديا، وحتى لوجستياً.

المشهد الأول كان بطله الأمين العام للحزب حسن نصرالله بإعلانه عن استيراد البنزين والمازوت من إيران، وتأكيده على تحديد أسعار الكميات التي سيتم بيعها، وتلك التي سيتم توزيعها ولمن. واللافت في إعلان التوزيع هو شمول مؤسسات الدولة بهذا التوزيع، وهو ما يعني أخذ دور الدولة بشكل كلي. ورغم أن إعلان الاستيراد، وتنفيذه لاحقاً، أثار فرح الكثير من اللبنانيين، إلا أن الشكل الذي حصل فيه ضرب وجود الدولة اللبنانية في مقتل، بعدما كانت نوعاً ما في حالة موت سريري. فمشهد دخول صهاريج المازوت إلى البلاد، وعبر المعابر الرسمية، ومن دون حد أدنى من الإجراءات الإدارية المعمول بها في كل دول العالم، أكد أن الحزب له السيطرة الكاملة على ما يستطيع إدخاله وإخراجه من البلد، وهو عملياً كان يساهم في تهريب المازوت. فهذه الكميات من المحروقات دخلت إلى البلاد من دون اختبار جودة ومن دون أي إجراءات جمركية. والأنكى من ذلك أن هذا الاستعراض لم يساهم في حل أزمة الوقود في لبنان، وهي الأزمة التي انفرجت جزئياً الآن بعد رفع الدعم وتفريغ الناقلات التي كانت راسية أمام المرافئ اللبنانية لمخزوناتها.

استعراض حزب الله، في ما يخص رعايته الدولة اللبنانية، لم يقف عند هذا الحد، بل زاد عليه عندما سجل أحد مسؤوليه شريطاً مصوراً يعلن فيه أن الحكومة اللبنانية استنجدت بالحزب لتأمين مولدات كهرباء لجلسة مجلس النواب التي كان من المقرر أن تعطي الثقة للحكومة اللبنانية الجديدة. ورغم غرابة أن تكون الدولة غير قادرة على تأمين كهرباء لمؤسساتها، فإن هذا كان من الممكن أن يحدث من دون هذا الاستعراض، لكن الحزب حرص على تأكيد أنه الراعي الرسمي للدولة والحكومة، وأنه أقوى من الدولة.

المشهد الأخير واللافت كان التهديد الصريح الذي وجهه رئيس وحدة التنسيق والارتباط في حزب الله وفيق صفا لقاضي التحقيق الخاص بانفجار مرفأ بيروت طارق بيطار. تهديد شمل كلمة «نقبعك»، وهي تعني نزيلك من مكانك، الأمر حمّال أوجه، وقد يشمل الإقالة أو أموراً أخرى. ورغم تأكيد القاضي بيطار لحدوث هذا التهديد وإبلاغه السلطات القضائية في البلاد، إلا أن أي إجراء لم يتخذ في هذا الشأن، وبالتأكيد لن يتخذ، فالحزب بات علناً دولة فوق الدولة، هذا إذا افترضنا أن الدولة الثانية موجودة فعلاً.

ألمانيا وتحدّي ما بعد ميركل

فاطمة ياسين

النتيجة الوحيدة التي نعرفها عن الانتخابات الألمانية التي ستجري اليوم الأحد، 26 سبتمبر/أيلول، أن ألمانيا تبحث في هذه الانتخابات عن مستشار جديد، فقد أعلنت أنجيلا ميركل أنها لن تترشّح! وهو حدثٌ لم تشهده ألمانيا منذ عقود، بأن يكون المستشار الحالي غير مرشّح للمنصب نفسه في الانتخابات التالية. وميركل تشغل هذا المنصب في ألمانيا منذ نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005، وهي أول امرأة تحتله في تاريخ بلدها، وتلك سابقة تسجل لصالح ميركل التي اختارت أن تتراجع إلى الصفوف الخلفية، وتتوارى عن مضمار السياسة، بعد 16 عاما في منصب المستشار، و18 عاماً رئيسة للحزب المسيحي الديمقراطي.

تأسّس حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي بعد شهرين من سقوط برلين عام 1945، لكن الحلفاء الذين تولّوا السلطة في ألمانيا، بعد اختفاء هتلر، لم يسمحوا لألمانيا بقيادة ذاتها حتى 1949... تشكل الحزب من طبقة بورجوازية ممن كانوا معادين للنازية، أو مقاومين للشيوعية، ومثّل تيارا محافظا قاد ألمانيا عقودا. لكن الحزب الذي يصف نفسه محافظا، ويظهر وجها تقليديا، لم يكن كذلك على الدوام، خصوصا خلال سياسات ميركل تجاه الهجرة، فقد أبدت رغبة جامحة في ضم اللاجئين وإعطائهم فرصة جديدة، لكن سياساتها لم تُظهر حرصا مماثلا على مواجهة الديكتاتوريات التي أنتجت هذا الكم الكبير من اللاجئين. وقد حصلت داخل الحزب تساؤلاتٌ مع نهاية فترة ميركل الأولى، في ما إذا كان الحزب محافظا، فأجابت المستشارة بأنها أحيانا محافظة، وأحيانا ليبرالية، ومسيحية اجتماعية أحيانا أخرى، وهذا جوهر الحزب المسيحي الديمقراطي.

تشهد انتخابات 2021 منافسةً حادّة بدخول حزب الخضر حلبة السباق الانتخابي، وهو يشعر بثقةٍ جعلته لأول مرة يقدّم مرشحا لمنصب المستشار. ويحتل عادة هذا المنصب رئيس الحزب الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد، واعتمادا على نتائج الاستطلاعات، يرى حزب الخضر نفسه قريبا من الفوز بالمركز الأول، الأمر الذي جعله يقدّم مرشّحا لمنصب المستشار. المنافس الآخر حزب يميني متطرّف يُدعى حزب البديل من أجل ألمانيا، وكان قد دخل البوندستاغ (البرلمان) الألماني أول مرة في انتخابات عام 2017. ويبدو أن سياسات ميركل الإنسانية لم تُرضِ، بشكل كاف، جانبا من الجمهور الألماني الذي ردّ بإعطاء بعض الأصوات لحزب يميني، يقف ضد هذه السياسة، وترشّحه استطلاعات الرأي، ليحصد أكثر من 10% من الأصوات، وهي نسبة قريبة من النسبة التي يملكها حاليا.

أعطى وجود ميركل في المنصب مدة طويلة استقرارا لألمانيا ولأوروبا في الوقت ذاته، وقد شهدت تلك الفترة أزماتٍ اقتصادية في دول الجنوب الأوروبي، والخروج البريطاني من الاتحاد، فمارست ميركل قيادة هادئة ومتعقلة، وراكدة أحيانا، بالحفاظ على ما تحقق، ومحاولة تعزيزه وترسيخه أطول فترة ممكنة، ما يجعل الآن انتظار شخص آخر لموقع المستشار موضع تخوّف، وربما قلق... لم تجازف ميركل في الدخول في مغامرات تغيير، بل كان جهدها الكبير يبذل للحفاظ على الوضع الراهن، وهو الرهان الذي نجح، وساعد في ترسيخ وجودها خلال الأعوام الستة عشر الماضية.

قدّمت ميركل ألمانيا بوصفها قوة توفيق ومصالحة وتيارا اعتداليا، ولم تظهر كزعامة متسلطة طامعة في مراكز قيادية مهيمنة، وتحفظت في طرح البرامج الطموحة، ولم تدخل طرفا منافسا مع أحد، بل أبقت نفسها على مسافةٍ متساويةٍ من الجميع. كان ذلك الخيار موفقا لدولة كألمانيا، عانت طويلا من صداع أوروبا، وكانت جزءا منه، فدفعت من حضارتها وتنميتها... التحدّي أمام المستشار الجديد أن يبقي ألمانيا كما هي، من دون تغييرات عميقة، تطيح كل ما أنجزته ميركل، وتطيح موقع ألمانيا الرائد في الوسط الأوروبي الذي يبقيها فيه الحرص على الاستقرار والمحافظة على كل شيء كما هو.

آراء

هل وصلت رياح التطبيع مع الأسد إلى تركيا؟

عمر كوش

تتواتر أحاديث، في أيامنا هذه، عن ممكنات التطبيع بين القيادة التركية ونظام الأسد، في بعض وسائل الإعلام التركية وأوساط سياسية، على خلفية مستجدّات جيوسياسية على المستويين، الدولي والإقليمي، استدعت حدوث انعطافةٍ جديدةٍ في السياسة الخارجية التركية نحو تحسين العلاقات المتوترة وتطبيعها مع دول متعددة في المنطقة، مثل مصر والسعودية والإمارات، إلى جانب الدفع الروسي لأنقرة من أجل تليين موقفها من نظام الأسد، والجلوس معه على طاولة التفاوض، في إطار المحاولات الروسية الرامية إلى تلميع نظام الأسد وتأهيله إقليمياً ودولياً. إضافة إلى تجدّد دعوات بعض شخصيات المعارضة التركية وأحزابها المطالبة بتغيير الموقف التركي والتطبيع مع الأسد، بحجّة إنهاء مسألة وجود اللاجئين السوريين في تركيا، والتخلص من تبعاتها، عبر إعادتهم إلى سورية بالاتفاق مع نظام الأسد، وذلك بعد أن تمكّنت المعارضة التركية من توظيف مسألة اللاجئين سياسياً، وتحويلها إلى قضية وطنية لها مفاعيلها وارتداداتها السلبية في الأوساط الشعبية، وباتت تشكل عاملاً ضاغطاً متزايداً على حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، الذي بدأ يميل إلى تغيير مواقفه واتخاذ سياساتٍ متشدّدة حيال اللاجئين، في محاولةٍ لسحب ورقتهم من بساط التداول في بازارات أحزاب المعارضة.

ويبدو أن جملة من التطورات السياسية والميدانية المستجدّة دفعت باتجاه بروز تحليلات عن حيثيات التطبيع التركي مع نظام الأسد ودوافعه، خصوصا مع اقتراب موعد اللقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، أواخر شهر سبتمبر/ أيلول الجاري في سوتشي الروسية، حيث استبق بوتين اللقاء بإرسال رسائل سياسية إلى تركيا والولايات المتحدة، في حديثه عن الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية في سورية، ويقصد بها القوات الأميركية والتركية، وذلك خلال لقائه مع بشار الأسد الذي شحنه سرّاً إلى موسكو وتحت جنح الظلام. إلى جانب رسائل التصعيد العسكري الميدانية، من خلال تكثيف المقاتلات الروسية غاراتها على مناطق إدلب. وبالتالي، يريد بوتين من ذلك كله دفع الساسة الأتراك إلى تغيير مواقفهم حيال نظام الأسد، وابتزازهم بغية تقديم تنازلات سياسية أيضاً. وهو أمر جعل وسائل إعلام تركية تسهب، في تقاريرها، عن رغبة نظام الأسد للتفاوض مع تركيا، والعروض المتكرّرة التي قدمها الرئيس بوتين للرئيس أردوغان من أجل التطبيع مع نظام الأسد والجلوس معه على طاولة التفاوض، وعقد تفاهماتٍ أمنية وعسكرية معه، خصوصا أن الساسة الروس بدأوا يعتقدون أن عملية إعادة إنتاج نظام الأسد وتسويقه بدأت تثمر بعد الحراك الذي قاده ملك الأردن عبد الله الثاني، وعقد صفقة الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان، وأن انخراط تركيا سيعطي العملية دفعة قوية.

وترى أوساط سياسية وإعلامية تركية، مقرّبة من حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، وأخرى معارضة، أن نهج التطبيع في السياسة الخارجية التركية مع دول فاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وفتح صفحات جديدة في العلاقات معها، مرتبطٌ بالتغيرات الجيوسياسية في العالم، في ظل الضرر الذي لحق بدولها نتيجة التكتلات والمحاور المتصارعة في المنطقة، وأنه بعد تخفيف التوترات والانفراج في العلاقات الإقليمية مع كل من مصر والسعودية والإمارات، على تركيا اتخاذ خطوة نحو نظام الأسد، بالنظر إلى امتلاكها قدرة أكبر على المناورة وتدوير الخلافات. وعليه تتوقع هذه الأوساط أن تبدأ عملية الاستكشاف معه من الباب الاستخباراتي، في ضوء أحاديث عن لقاء مرتقب بين رئيس المخابرات التركية، هاكان فيدان، مع رئيس مكتب الأمن الوطني لنظام الأسد، علي مملوك، وصفه رئيس دائرة المخابرات العسكرية التركية السابق، إسماعيل حقي بكين، بأنه سيكون بمثابة «بداية لعملية جديدة».

ولم ينف مسؤولون أتراك حصول لقاءات أمنية مع نظام الأسد، بل إن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أعلن انفتاح بلاده على مثل هذه اللقاءات التي حصر أهميتها في مجال التنسيق الأمني ومحاربة الإرهاب، وغيرها من الملفات. كما لم يصدر أي نفي تركي رسمي لتسريباتٍ إعلامية أفادت بحصول لقاء بين أجهزة الاستخبارات التركية وأجهزة نظام الأسد في بغداد لترتيب اللقاء بين بين فيدان ومملوك، بينما نفت وسائل إعلام نظام الأسد وجود أي ترتيباتٍ لعقد مثل هذا اللقاء، كما عبر بعض مسؤوليه عن اعتراض النظام ورفضه القاطع أي نوع من التواصل مع تركيا، بوصفها عدوه اللدود، لكن ذلك لا قيمة له ولا وزن، ولا يعكس حقيقة موقف النظام، إذ سبق أن أطلق مسؤولون في نظام الأسد تصريحاتٍ قاطعةً في هذا الخصوص، ثم تبيّن أن كلا من فيدان ومملوك التقيا في 13 يناير/ كانون الثاني 2020 في موسكو بحضور مسؤولين من أجهزة الاستخبارات الروسية.

> وصلت رياح التطبيع مع نظام الأسد إلى تركيا، لكنّها لم تتجاوز بعد حدود الاختبار وجسّ النبض

وتدفع أوساط سياسية تركية باتجاه المصالحة مع نظام الأسد، من منطلق أنها ستُفضي إلى القضاء على حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ومليشياته وحدات حماية الشعب الكردية، وإدارته الذاتية، لكنها تربط ذلك بانسحاب القوات الأميركية من المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية». ولعل من اللافت أن يعتبر مدير مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، برهان الدين دوران، أن «مستقبل تركيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية حل القضية السورية، ومسألة التعامل مع اللاجئين، والفرع السوري لمنظمة حزب العمال الكردستاني». وهو ما يشكل عنوان التحرّكات التركية في الملف السوري. لذلك من الطبيعي اعتبار أن نهج تركيا الحالي لا يهدف إلى إطاحة نظام الأسد، لأن لتركيا هدفين رئيسيين: «عودة آمنة للاجئين السوريين، ومنع تشكيل حزام إرهابي للفرع السوري لمنظمة حزب العمال الكردستاني». أما شروط التطبيع مع نظام الأسد، فما تزال أوساط من الطبقة السياسية التركية تراها في انخراطه في عملية التسوية السياسية، واستعداده «لإعادة أبناء شعبه إلى بلادهم» و«التوقف عن دفع ملايين السوريين في إدلب باتجاه الحدود التركية جرّاء هجماته العسكرية المستمرة فيها».

وصلت رياح التطبيع مع نظام الأسد إلى تركيا، لكنها لم تتجاوز بعد حدود الاختبار وجسّ النبض والسعي إلى التنسيق الأمني، والاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي، إلى جانب الدفع الروسي، وبروز مؤشّراتٍ متسارعةٍ لتعويم نظام الأسد دولياً وإقليمياً، وذلك من خلال الميل الواضح لدى بعض الدول الغربية والعربية نحو الدخول في مرحلة جديدة تفتح الأبواب على نظام الأسد، وإدارة الظهر نهائياً للكارثة التي ألّمت بسورية والسوريين، وذلك في إطار لعبة المصالح الدولية.

(كاتب سوري)

عندما يدّعون في ليبيا حرصاً على المصلحة العامة

أبو القاسم علي الربو

«مجلس النواب في ليبيا حل أم مشكلة؟» عنوان مقال للكاتب نشر في «العربي الجديد» (2021/9/17)، تطرّق إلى العراقيل التي يمكن أن يضعها مجلس النواب الليبي أمام حكومة الوحدة الوطنية. وتناول في معرض الإجابة على السؤال أن «العصا التي يريد مجلس النواب في ليبيا أن يضعها في دولاب الحكومة متعدّدة الأذرع». كلما فشل ذراع استخدم آخر، وكلما نجحت الحكومة في اجتياز حاجز تفنّن النواب في نصب غيره. واختتم المقال بأن الأيام المقبلة ستكون كفيلةً بالإجابة على هذا السؤال. ولكن يبدو أن مجلس النواب لم يُرد أن يجعلنا نتوه في الإجابة، أو نطلق الخيال حولها، فأصدر قراره المثير للجدل والباعث على الاستغراب، سحب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية، مستخدما بذلك آخر أذرعه التي وضعها في دولاب عمل الحكومة، بعد أن فشلت كل محاولاته السابقة.

كانت البداية عندما حاول مجلس النواب استخدام أول أذرع عصاه التي يلوّح بها في وجه الحكومة، والمتمثلة في عدم منحها الثقة، محاولا تعطيل اعتمادها، في أكثر من مرة، معولاً على نفاد صبر رئيس هذه الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، والذي يبدو أنه استفاد من تجربة سلفه، فايز السرّاج، في التعامل مع المجلس. وأصرّ على نيل الثقة عبر حضوره إلى مقر المجلس أكثر من ثلاث مرّات، استطاع من خلالها كسب ود نواب كثيرين، سيما عندما أدرك أن تسويفهم وتردّدهم في الموافقة لم يكن سوى مناورة منهم للمساومة في الحصول على حقائب وزارية. وبالفعل، ومع أن اختيار الدبيبة حكومته كان جهويا بامتياز (باعترافه شخصيا)، إلا أنه ضمّن كثيرين من مرشّحي النواب في تشكيلة حكومته، ما اضطرّه إلى التوسع في الوزارات والوكلاء إلى أن وصلت إلى أكثر من 35 وزارة و70 وكيل وزارة، في حكومةٍ من المفترض أن تنهي أعمالها في 24 ديسمبر/كانون الأول، في محاولةٍ لكسب ودّ ودعم أكبر عدد من النواب. وأفضت المحاباة إلى انتزاع الحكومة الثقة من المجلس، وبأغلبية مطلقة.

لم يرُق الحال لرئاسة المجلس ولبعض من النواب، خصوصا الذين لم يكن لمرشّحيهم نصيب في تشكيلة الحكومة، فلا يمكن إرضاء مائتي نائب في الحصول على مناصب حكومية. وهذه على الرغم من التوسّع (المعيب) فيها، إلا أنها ظلت من دون استيعاب مرشّحي كل النواب. لم يرُق لهم ذلك، ولكنهم لم يفقدوا الوسيلة، ولم يستنفدوا العراقيل، فهي متعدّدة، وفشل إحداها لا يعني عدم جدوى الأخرى، فهي وضعت متسلسلةً حسب درجة فاعليتها، وتُرك سحب الثقة من الحكومة حلا أخيرا، معتمدين في ذلك على نصيحة «آخر العلاج الكيّ». نجحت الحكومة الليبية في الحصول على ثقة مجلس النواب، لكنها فشلت في اعتماد قانون الميزانية، على الرغم من تعديل بنودها في أكثر من مرة.

ومع أن مُساءلة الحكومة من دون اعتماد الميزانية أمر غير منطقي، ولكنه حصل، وحافظ عبد الحميد الدبيبة على شعرة معاوية مع مجلس النواب، ومثُل وحكومته أمام البرلمان الذي كان يراهن على عدم موافقتها على ذلك، خصوصا وأن رئيسها انتقد قرار مجلس النواب، ووصفه بأنه «غير مقبول»، متسائلا: «كيف يمكن مساءلة حكومة، من دون أن تكون لها ميزانية». ومع هذا، وفي خطوةٍ غير متوقعة، سافرت الحكومة إلى طبرق، ومثلت أمام المجلس، واستمعت إلى ملاحظات النواب وتساؤلاتهم. وضاعت حجة البرلمان التي كان يعول عليها في عدم امتثال الحكومة للمساءلة. استمع النواب إلى ردود الوزراء، وقرّر المجلس تشكيل لجنة من النواب لمواصلة التحقيق مع الحكومة، على أن ترفع تقريرها إلى المجلس حال الانتهاء من أعمالها. وهنا أرجأ مجلس النواب البتّ في طلب بعض النواب سحب الثقة من الحكومة إلى حين الانتهاء من أعمال لجنة التحقيق، وعرضها على المجلس، في وقتٍ أكد فيه نوابٌ آخرون أن سحب الثقة غير مجدٍ الآن، على الرغم من كل عيوب الحكومة ومخالفاتها، نظرا إلى قرب موعد الانتخابات (ديسمبر/كانون الأول المقبل)، والفراغ الذي يمكن أن يحدثه ذلك الإجراء.

ما أثار استغراب كثيرين أن جلسة أخرى عقدت، كانت مخصّصة، حسب جدول أعمال المجلس، لتشكيل اللجنة التي ستتولى دراسة ردود الوزراء ومناقشتها، حسب ما اتفق عليه في جلسة سابقة، إلا أن المثير أن الحاضرين فاجأهم طرح موضوع سحب الثقة، والمطالبة بالتصويت عليه، والذي لاقى استجابةً مباشرة من رئاسة المجلس، لتعلن بعدها سحب الثقة من الحكومة، بأغلبية الأصوات، وبواقع 89 صوتا من أصل 113 نائبا حضروا الجلسة، حسب ما صرّح الناطق الرسمي للمجلس. وكما هو متوقع، أثارت هذه الخطوة المتسرّعة جدلا واسعا، وردود فعل متباينة، اتفقت، على الرغم من اختلافها، على أنها ستدخل البلاد في منعطف سياسي معقد، ونفق لن تكون نتائجه في صالح الليبيين الذين استبشروا خيرا باختيار حكومة واحدة. وقد تؤدّي هذه الخطوة إلى رجوع البلاد إلى الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي عانت منه فترات طويلة، والذي أدّى إلى إهدار المليارات من دون أن يكون لها أثر ملموس على الأرض من ناحية مشاريع البنية التحتية، أو تحسّن المستوى المعيشي للمواطن، أو تحسين مستوى الخدمات، بل على العكس لا تزال حياة المواطن، نهاراً، موزّعة بين طوابير الوقود والسيولة والبحث عن أسطوانات الأوكسجين لمرضاهم. وفي الليل، يقضي ساعاته بين انتظار الكهرباء والخوف من انقطاعها من جديد، في رحلة تعكس معاناتهم منذ سنوات، وبثمن يدفعونه مرغمين نتيجة المغامرات السياسية والعسكرية الفاشلة التي قادها، ولا يزال، متصدّرو المشهد.

> لو شعروا، الحكومة والوزراء والنواب، بالهمّ الوطني ومعاناة المواطن الليبي، لأدركوا أن الظروف غير مناسبة للمناكفات

على كل حال، استعمل مجلس النواب آخر ما يملك من أذرع يمكن أن يضعها في دولاب الحكومة، وهو يملك ذلك، ولكن ما لا يملكه هو المصير الذي سينتهي إليه بلدٌ ساهم، هو وغيره من الأجسام غير الشرعية، ومنتهية الصلاحية، في شدّه إلى الخلف سنوات. وكانت كل هذه الأجسام سببا رئيسيا في الانقسام والتشظّي والحروب التي راح ضحيتها كثيرون. أما مصلحة ليبيا، ومصلحة المواطن، والتمسّك بالشرعية، والتداول السلمي على السلطة، فهي مثل «قميص عثمان» يرتدونه متى أرادوا وحسب مصالحهم. ولو شعروا، الحكومة والوزراء والنواب، بالهمّ الوطني ومعاناة المواطن الليبي، لأدركوا أن الظروف غير مناسبة لهذه المناكفات.

(كاتب ليبي)

قيس سعيّد... صناعة الغوغاء وزيادة الاستقطاب

مالك ونوس

عاود الرئيس التونسي، قيس سعيّد، في مدينة سيدي بوزيد قبل أيام، إطلاق كلامه في الهواء، وعاد إلى الخوض في العموميات. وكما درَج، في جميع خطاباته التي تلت إعلانه «التدابير الاستثنائية»، في 25 يوليو/ تموز الماضي، ابتعد في خطابه في هذه المدينة عن تحديد الخونة والفاسدين وأعداء الوطن والمخرّبين الذي يتحدث عنهم دائماً، وامتنع عن تسميتهم، لأنه «يتعفف عن ذكر أسمائهم»، كما قال من قبل وعاد وردّد. كما واصل تقديم الوعود بالانتصار، من دون أن يقول على من، لينفعل ويضع أمامه عهد الموت أو الانتصار. وإذ لم يُلحظ من خطابه سوى إيغاله في السعي إلى زيادة الاستقطاب والانقسام في بلاده، لوحظت حالةٌ من الهرج والمرج والصياح سادت بين المتجمهرين أمامه، فأطلقوا الشتائم لمعارضيه وعبارات التمجيد لشخصه الذي لم يصدُر عنه ما يميزه أو يجعله يستحقّ تمجيداً. ولا يُقرأ من هذا سوى سعي الرجل إلى تعزيز فرديته واستفراده بالسلطة وحشد الغوغاء، ربما من أجل كسب المؤيدين للخطوة التي اتخذها بعد أيام، أي تجديد العمل بالتدابير الاستثنائية، وتعليق عمل مجلس النواب ووقف العمل بالدستور، لتركيز السلطات في يده.

ولن يمر زمن طويل، حتى نرى اتّباعِهِ آلياتٍ لتجهيل الشعب عبر ضرب منظومة التعليم في البلاد وتهجير نُخَبِها العلمية، وزجّ نُخَبِها السياسية في السجون أو التضييق على حرياتها. عندما يجري ذلك كله لا يكون هدف الحكام سوى صناعة الغوغاء من أجل تحييد إرادة الشعب وقوته وتغييبه وإلغاء وجوده ومنع تأثيره. وقد شهدنا الأصوات تتعالى من حول الرئيس سعيّد وهو يلقي خطابه، حتى أن المحتشدين كادوا يمنعونه من مواصلة الكلام، غير أنه أصرّ على ذلك لزيادة حدّة أصواتهم وزيادة هياجهم المحموم من أجل إدخالهم في حالة اللاهدى التي يمشي وفقها. وبسبب شعبويته، لم يرَ مانعاً في تحشيد هؤلاء الناس الذي تجمّعوا، وضاق المكان بهم، غير آبهين بالمخاطر، وبالتحذيرات التي تخرج في تونس بشكل يومي، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات الوقاية لوقف انتشار فيروس كورونا. بعد هذا الخطاب، تساءل كثيرون من أبناء الشعب التونسي على وسائل التواصل الاجتماعي: إلى متى سيبقى الرئيس سعيِّد يكرّر الكلام ذاته عن الفساد والفاسدين من دون أن يفعل شيئاً؟ وطالبه كثيرون بسرعة العمل على تطبيق ما يقوله، قبل أن يصاب التونسيون بالإحباط. وهنالك من اتهمه بأنه يحاول شقَّ صفوف أبناء الشعب، حين يمتنع عن تسمية المتهمين بأسمائهم، لأن ذلك يشيع الريبة والشكّ بين أبناء الحي الواحد والعائلة الواحدة، ويبدأ الجميع يرتاب من الجميع. كما طالبه كثيرون بأن يكون رئيساً لجميع التونسيين، وليس لقلّة يحاول أن يحشدها لتأييده. ولأنه أخذ يمجّد الثورة، وهو الذي لم يُعرف له موقفٌ بصددها، بل يقول بعضهم إنه كان من مؤيدي الرئيس المخلوع، زين العابدين بن علي. كما طالبه آخرون بالتوقف عن تعطيل البلاد عبر شلّه السلطة التنفيذية، لأن الثورة تعني العمل، فما قاله سمعه المواطنون، لكنهم قالوا إنه لم يذكر كيف سيعمل على تنفيذ ما يقول، أو كيف سيحل المشكلات المعيشية ومشكلة البطالة وغلاء الأسعار. ليس هنالك أمهر من الفاسدين في قراءة القرارات والخطابات والأمزجة، والتحرّك بناءً عليها. وفي حالة تونس، أنفق الرئيس سعيّد أسابيع في سوق الاتهامات وإطلاق التهديدات للفاسدين، من دون أن يتخذ إجراءً جدّياً. وهنا تنفس الفاسدون الصعداء، وعرفوا أن أي قرار لمحاسبتهم قد مضى، ولن يأخذ دوره على أرض الواقع. وجاء خطابه ليزيد الثقة لديهم من أن تغييراً لن يحدُث، حين أصرَّ أنه لن يسمّي أحداً منهم. وإذ من المحتمل أن قراراته الأولى، وخطابه الأول الذي حمل وعيده، قد زرعا الخوف في قلوب جميع الفاسدين، لكن تراث حملات محاربة الفساد في البلدان العربية كافة تبين أن هذا ملف ممنوع من اللمس، وممنوع مسّ الفاسدين أو تعكير صفوهم بينما هم يتغوّلون في مفاصل الحياة، في حين أن القادة يتلهون بتدابير تشلّ قدرات بلدانهم، وتركّز السلطات في أياديهم.

> أنفق سعيّد أسابيع في سوق الاتهامات وإطلاق التهديدات للفاسدين، من دون أن يتخذ إجراء جدّياً

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads